E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

تجربة اقليم كردستان العراق التنموية

The Developmental experience of the Kurdistan Region of Iraq

م.م أسامة محمد صاحب*

Osama Mohamed sahib

الملخص:

يستعرض البحث الخطوات الاولى للعملية التنموية التي تم تبنيها بعد تأسيس حكومة في اقليم كردستان العراق والتي أتت الى الوجود نتيجة الظروف التي تظافرت بعد الغزو العراقي للكويت، والانتفاضة الكردية التي ترتب على اثرها فرار عشرات الالاف من المواطنين الكرد الى دول مجاوره وهدم قراهم من قبل النظام الحاكم لاخمادها. ادت هذه الاحداث الى تدخل دولي لفرض منطقة ملاذ آمن من اجل عوده الاكراد الى مناطقهم وفسح المجال امام القادة الكرد لادارة شؤونهم وتحقيق تطلعاتهم التي سعوا اليها. كما يتطرق البحث الى مرحلة الاقتتال الداخلي والفوضى التي خلقتها في الداخل الكردي والوساطة الدولية في وضع حد لتهدئة الاوضاع، مرورا بفترة ما بعد الاحتلال الامريكي وما شهده الاقليم من توحيد الصف الكردي في بناء نهج دستوري يسمح للاقليم بالتمتع باستقلال سياسي واقتصادي بعيدا عن الحكومة المركزية. لقد لعب الاستقرارالامني والسياسي دوراً في استقطاب الشركات الاجنبية والازدهار الاقتصادي والنشاط العمراني مقارنة ببقية محافظات البلاد التي كانت تعاني عدم الاستقرار، هذا الامر ساعد في بناء مسار تنموي تصاعدي جعل من منطقة الاقليم وجهة امنة وناجحة. واعتبرت تجربة الاقليم تجربة فريدة ضمن سياق عراق ما بعد الغزو, الامر الذي استمر حتى السنوات القليلة الماضية. حيث التسرع في اتخاذ قرارات كلفتها كانت فقدان مكتسبات طالت سنوات لتحقيقها، أن الازمات والمشاكل بينت بأن واقع الاقليم لم يكن بتلك الصورة النموذجية فقد كشفت أزمة داعش وقضية الاستفتاء على الاستقلال وما تلاها بأن الأسس التي بني عليها اقتصاد الأقليم هشه وتابعة لارادات خارجه عن سيطرتها.

كلمات مفتاحية: كردستان العراق, تنمية اقتصادية, فيدرالية.

Abstract:

This paper examines the early steps of the development process which was adopted in the aftermath of the establishment of the Kurdish Regional Government in Iraq. This government came into existence as a result of a set of conditions played out after Iraq's invasion of Kuwait and the Kurdish uprising, which caused mass displacement to the neighbouring countries and the destruction of the Kurdish towns and villages at the hands of the regime's security forces. The ensuing events allowed the Kurdish leadership to manage their own affairs and realize their aspirations. This paper also discusses the era

* كلية العلوم السياسية جامعة النهرين _osamamohammedsahib@gmail.com

of internal fighting and the chaos that resulted from this fight and the international mediation that aimed to end it. Further, this paper examines the post-US invasion era and how the region witnessed the unification of the divided political factions and the success in building a constitutional path that permits the Kurdish region to enjoy a great deal of economic and political autonomy away from the central government. Effectively, political and security stability has played a role in enticing foreign corporations and boosting economic prosperity compared with the rest of Iraq which were suffering from instability. The new conditions have made the Kurdish Region an exemplary safe and preferable destination. This unique situation lasted until the last few years as the hastiness in decision-making cost the region to lose its gains. The crisis and problems that the Kurdish Region has gone through revealed that Kurdistan's exemplary image was suboptimal. The ISIS and referendum crisis exposed the fragility of the Kurdish development model.

Keywords: Iraq’s Kurdistan, economic development, federalism.

المقدمة:

ان الاحداث التي عصفت بالعراق في مطلع التسعينيات نتج عنها جمله امور من ضمنها حكم ذاتي ذو حماية دولية في شمال العراق، إن الغزو العراقي للكويت هو الذي شجع الاكراد على الانتفاض بوجه النظام للمطالبه بالاستقلال لضعف النظام بعد الخسائر التي تكبدها الجيش على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحده لإخراجه من الكويت، فان الانتفاض ضد النظام هي الخطوة التي ترتب عليها فيما بعد الى هرب مليون ونصف المليون كردي الى الجبال، هذه الأزمة أرغمت واشنطن والأمم المتحدة على انشاء ملاذ آمن للأكراد في شمال العراق.

ان قصة ظهور حكومة في اقليم كردستان لم تكن فقط وليده احداث الغزو العراقي للكويت، وانما تروي عقود من التفاوض والتمرد المسلح للوصول الى لحظة الغزو التي كانت بمثابة التتويج لكل سنوات التضحية والانكسار والسقوط والنهوض للعوده مجددا في متابعة المسار الذي تبناه الزعماء الأكراد بدءاً بالشيخ محمود الحفيد في ايار/مايو عام 1919 بالمواجهات العسكرية مع القوات البريطانية الذي عبر عن رفضه للاندماج في الدولة العراقية الوليده[1]، مرورا بالملا مصطفى البارزاني الذي شهدت فترته تطور المجتمع الكردي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، إذ ظهرت فئات مثقفة أكملت تعليمها في بغداد، ووصول العديد من الاكراد كضباط وقاده في الجيش العراقي وفي سلك الشرطة، اما بالنسبة للوعي السياسي فقد تشكلت جمعيات واحزاب على شاكله التنظيم الحزبي المعروف رغم استمرار شيوخ القبائل والوجهاء بالسيطرة على مواقع قيادة الحركات المسلحة، هذا التطور نقل الصراع من شكل الى اخر اكثر شراسة وانكسارات قاسية أجبرت الملا مصطفى ومن معه للتوجه الى الاتحاد السوفيتي حيث بقي هناك حتى عام 1958 مرحلة اعلان الجمهورية التي بدأت باصدار عفوا عاما عن الاكراد المتهمين بالتمرد بما فيهم البارزانيين والملا مصطفى البارزاني ببدأ صفحة جديده على اساس الدستور المؤقت الصادر في 27

[1] دهام محمد العزاوي: الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)ص17.

تموز عام 1959، الذي نص على ضمان الحريات الديمقراطية والتعاون الكامل بين المواطنين كافة وان العرب والاكراد امه واحده يكون الدستور الضامن لحرياتهم الوطنية في اطار الوحده العراقية، فترة الهدوء لم تدم طويلا اذ التنصل عن الالتزامات الذي وضعت من قبل الجانبين وسمه الانقلاب على الحكومات في بغداد والدعم الخارجي الذي حظيت بيه القيادة الكردية سرعان ماعاد النزاع الى اوجه وبشكل اكثر دموية تمخض عن خسائر هائلة للطرفين وبشكل اكثر ضراوة على الجانب الكردي[1].

انتقلت القيادة الكردية فيما بعد الى زعامة كرست جل نضالها من اجل اقامة الحكم الذاتي في كردستان، ان لحظة انبثاق هذه الزعامة الى هذا العالم هي ذات اللحظة التي اعلن فيها عن الكيان السياسي الكردي الجديد في جمهورية مهاباد ايران والذي تفككت سرعيا، اذ تزامنت ولادته مع يوم تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني واقامة الكيان الجديد هذا التزامن له الاثر النفسي في التكوين الشخصي والنشأة لتحقيق الهدف المنشود الذي راح ضحيته الآف الارواح البشرية وتجريف القرى وتهجير ساكنيها، انتهت بتدويل القضية الكردية واصدار قرار من مجلس الأمن يفضي الى فرض ملاذ آمن للأكراد مكنهم من التحرك بحرية في منطقتهم، واتخاذ الخطوات التي يرونها مناسبة لإدارة شوؤنهم وتحديد علاقتهم بالحكومة المركزية.

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث في الخطوات التنموية التي تبناها الأقليم في اعقاب العام 1991 بعد فك الارتباط عن الحكومة المركزية وتأسيس حكومة مستقلة في الشمال بحماية دولية، فقد كانت انموذج جديد لنظام حكم ونشاط اقتصادي وينظر اليها على انها تجربة واعدة فريده من نوعها قد يتم تطبيقها في مناطق أخرى.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول مدى قدرة المؤسسين وقابلية الفاعلين السياسيين في اتخاذ الخطوات اللازمة التي من شأنها تغيير الواقع السائد في منطقة الاقليم، فضلا عن منحنى المسار التنموي صعودا وهبوطا عند التطبيق في تحقيق الاهداف التي تم تبنيها في طريق النهوض وما هي المشاكل والاخفاقات التي أثرت في اتمامها.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية ان هناك عملية تنموية حصلت في اقليم كردستان العراق وحققت تقدما ملموسا لما يقرب من عقد ونيف، تمثلت في استقرار امني مصحوب بنشاط اقتصادي وتحسن وضع معيشي وتعليمي، الا ان التخبط السياسي والاجراءات المندفعه في السنوات الاخيرة المنصرمة في احكام القبضة على مقاليد الحكم وعدم ايجاد حلول للصراع الداثم بين الحزبين الحاكمين اثرت في النتائج التي تحققت وانعكست سلبا على حياة المواطن الذي صار يعاني في تدبير اوضاعه المعيشية بسبب اخفاق حكومة ولدت لانقاذه من المعاناة.

منهجية البحث : تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي في تتبع مسار العملية التنموية، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على النتائج المتحققة ومن اجل الوصول الى رؤية عن مشكلة البحث.

هيكلية البحث: سيتم تناول البحث على نقطتين اساستين، الاولى تتناول تأسيس الحكومة في الاقليم والصراع الذي نشب بين الحزبين اللذان سيطرا على المناطق الكردية وكيف تأثرت العملية التنموية في ارساء اسساساتها، اما النقطة الثانية تبحث في الازدهار الاقتصادي الذي تحقق بعد الغزو الامريكي

[1] موسى مخول: الاكراد من العشيرة الى الدولة (بيروت: بيسان، 2013) ص ص190-191.

والنشاط العمراني الهائل للمدن والقرى، والنتائج التي تحققت من العملية التنموية مرورا بالتحديات والتراجع الذي اصابها.

اولا: العملية التنموية في أعقاب العام 1991 حتى العام 2023

1. الناحية السياسية

استجابت الحكومة المركزية للقرار الدولي وانسحبت من المناطق الكردية في انتظار متغيرات إقليمية أو دولية تضع نهاية للوضع الناشيء، الامر الذي ادى الى حصول فراغ امني وسياسي وعسكريا اصدرت الجبهة الكردستانية في نيسان 1992 القرار رقم واحد حول قانون المجلس الوطني لكردستان العراق بهدف اجراء انتخابات محلية لتأسيس حكومة كردية، جوهر القانون هي الحقوق التي يجب ان يمارسها البرلمان الكردي للبت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق، وعلى صون الوحدة الوطنية العراقية، وتحديد العلاقة القانونية مع الحكومة المركزية[1]. وفي ضوء ذلك قرر المجلس بالاجماع على تقرير مصيره وان علاقته القانونية مع الحكومة المركزية في هذه المرحلة من تاريخه مبنيه على اساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقرطي برلماني، لكن الاعلان جاء بشيء من الضبابية عن طبيعة هذا النظام الفيدرالي وتفاصيله، على اعتبار وجود انظمة فيدرالية كثيرة ومتنوعة في طبيعة العلاقات بين الأقاليم والمركز، فضلا عن عدم وضوح حدود صلاحيات هذا الاقليم الكردي، اما عن الموافقة فأن الطرف الذي يمنح الشرعية لهذه الفيدرالية كان غائبا وهي الحكومية العراقية، بالرغم من توضيح القادة الاكراد بأن هذه الفيدرالية لا تعني الانفصال عن الدولة العراقية حاليا او مستقبلا لكن الاكراد يريدون العيش في اطار دولة تحافظ على خصوصيتهم، هذه الايضاح هو رسالة طمأنينة للحكومة العراقية والدول الاقليمية والتي تعد الطرف الأهم[2].

سعى الزعماء الاكراد بعد اعلان الفيدرالية وتأسيس البرلمان الكردي على أنجاح تجربة الحكومة المحلية وتوفير الهدوء والاستقرار، وكسب ود السياسات الامريكية والاوروبية المتحذره بشأن الفيدرالية، وتحييد الدول المجاوره حتى لا تعمل على افشال تجربتهم الناشئة، واتخذوا الخطوات اللازمة للمضي قدما في هذه التجربة، لكن ما بدا انه نزاع عابر تطور فيما بعد الى حرب اهلية هددت بفقدان كل المكاسب، فقد ظهرت في عامي 1992 و1993 بوادر نزاعات عنيفة بين الحزبين الكبيرين بعد فوز حزب الديمقراطي الكردستاني بفارق بسيط عن حزب الاتحاد الكردستاني، والاتفاق على تشكيل الحكومة مناصفة، إلا ان الاختلاف الذي حدث هو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يسيطر على مناطق عبور قوافل الشاحنات من تركيا الى العراق وبالعكس، والحصول على عوائد الجمارك لوحده، هذا الامر كان احد أسباب الخلاف بين الطرفين، فضلا عن موقف الحزبين إزاء قواعد حزب العمال الكردستاني التركي في الاراضي العراقية العامل الذي كان أشد تأثيرا في أثارة النزاع[3].

---

(1) برلمان اقليم كوردستان https://www.parliament.krd/arabic/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D%D8%A9-.8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%89-1992

(2) نسرين أحمد عبدالله: التجربة البرلمانية في أقليم كردستان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2005، ص143.

(3) د.عبد الحسين شعبان: الفدرالية وحق تقرير المصير، صحيفة الاتحاد، السبت27،شباط1993 ، عدد(18)، السنة الأولى،ص3.

ان مبدأ تقاسم المناصب الذي اتفق عليه القاده الاكراد في تشكيل حكومتهم، وهشاشة الاوضاع الداخلية والنزعة الفردية لكل حزب في الهيمنة على كامل المجريات والمنطقة الكردية، ادت فيما بعد من اختلاف بسيط الى حرب اهلية انهارت فيها الفيدرالية والحكومة المحلية والبرلمان وكل المكتسبات التي نادى بها زعيما الحزبين طوال عقود، فقد ظهرت لاول مره خطوط تماس وخنادق حرب أهلية لا يعرف أحد متى تنتهي أو الى أين يمكن ان تصل، فضلا عن عودة الكرد من جديد الى الدخول في لعبة التداخلات الاقليمية ولكن هذه المرة لأسباب كردية محضة وليس بسبب نوعية العلاقات القائمة بينهم وبين الحكومة المركزية.

ان الحرب الاهلية التي تفجرت في العام 1994 وانتهت في العام 1998 شكلت انعطافه حاده في الاوضاع الكردية، على اعتبار ان القاده الاكراد دأبوا على اتهام الحكومة المركزية ودول اقليمية أو أيه اطراف خارجية في السعي لتدميرهم وتقويض قضيتهم، إلا ان الذي قوض تجربة الفيدرالية والحكومة المحلية والبرلمان هم الاكراد أنفسهم هذه المرة، وقد أدت هذه المعارك الدموية الى إضعاف تعاطف الرأي العام في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا معهم، والى نشوء حالة غاية في الشذوذ في شمال العراق، فلا سلطة مركزية ولا أثر لدولة، بل عناصر حزبية تتطاحن وتتقاتل من أجل فرض هيمنتها، ولم تنجح طائرات التحالف الغربي التي تقوم بطلعات جوية يومية فوق الاراضي العراقية في حماية الكرد من أنفسهم، والمفارقة يمكن القول ان الديمقراطية والتعددية والبرلمان والاستقلال العملي عن السلطات المركزية تكفلت بإندلاع حرب أهلية كردية، وليس تحويل شمال العراق الى نموذج يمكن أن يحتذي به العراق كله، كما كان زعماء الكرد يقولون فور إعلان الفيدرالية وقيام الحكومة المحلية[1].

2. الناحية الاقتصادية

ان عملية بناء اقتصاد وتنظيم مساره بشكل فعال مهمة تتطلب جهود استثنائية وخطوات حكيمة في الاستثمار الامثل للموارد المتاحه، فقد اعتبرت الجبهة الكردستانية ان التحدي الاصعب الماثل امامها هو في كيفية اعادة بناء اقتصادها الذي تعرضت بنيته التحتيه الى الدمار جراء العمليات العسكرية، وقد تبلورت اولى الخطوات عندما قرر المجلس الوطني لأقليم كردستان اصدار قانون رقم (13) وزارة المالية والاقتصاد لأقليم كوردستان العراق لسنة 1992، كما شرع قانون وزارة الأعمار والتنمية لأقليم كوردستان العراق رقم (11) لسنة (1993) العمل على إعادة وبناء ما دمر من القرى والأرياف، لكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية اعداد موازنة من موارد شحيحة لتسيير الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية والأجتماعية، فقد كانت الكابينة الحكومية الاولى تجمع ايراداتها الضئيلة من ارباح المصانع الحكومية وإيجار الاراضي الزراعية والعقارات والضرائب والرسوم والواردات الكمركية التي تعتبر اهم مورد من موارد الأقليم لا تكفي لسد الأنفاق الحكومي، لذا اخفقت في تطبيق الموازنة التي اعدها البرلمان واقتصرت على عمليتي التنظيم والتشكيل دون تقديم المساعدات للقطاع الخاص او انشاء مشروع انتاجي او تشغيل المعامل المتوقفة عن العمل وبالتالي ادت هذه المشكلة الى زيادة البطالة بشكل ملموس ولافت للنظر[2].

---

[1] موسى السيد علي: القضية الكردية في العراق من الاستنزاف الى تهديد الجغرافيا السياسية(الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ص91.

[2] قاعدة التشريعات العراقية، مجلس القضاء الاعلى:
http://www.iraqld.com/LawsLstResults.aspx?SP=REF

لم يتحسن الوضع الاقتصادي في السنوات اللاحقة وتدهورت الامور الى ادنى مستوى بسبب الحرب الاهلية، فقد توقفت عملية اعداد الموازنة وتقليص النفقات للمؤسسات الحكومية بهدف تنظيم الايرادت، واقتصرت عملية الموازنة على تخصيص مبالغ شهرية مقطوعة لكل وحده حكومية لتمشية امورها وتلبية احتياجاتها الاساسية والضرورية، أثر الاقتتال الداخلي بين الاحزاب الكردية على اداء الحكومة في تنفيذ خططها الموضوعه في معالجة المشاكل التي يمر بها الاقليم، وساهمت في خلق أزمة اقتصادية حادة أثرت سلبا على الحياة المجتمعية.

ان صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم (986) النفط مقابل الغذاء ساهم في التخفيف من حدة مشكلات الاقليم والاعتراف بواقع كوردستان وأقر الحاجة الى مشاريع التنمية والأعمار والإغاثة، هذا القرار مكن الاقليم من السيطرة على الأزمة الأقتصادية الحادة، وفي السنوات اللاحقة لانتهاء الحرب الأهلية كان له الدور الأكبر من إعادة خطط التنمية للأقليم وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المهمة فيما بعد[1].

ان العملية التنموية خلال هذا الفترة شهدت حركة في بعض المجالات حيث انصب اهتمام الحكومة بشكل كبير بوزارة البيشمركة من اجل تشكيل جيش منظم واستخدام اسلحة متطورة وحديثة الا ان هذا المجال الانفاقي لا يصب في خلق بيئة اقتصادية تسهم في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي القطاع النفطي تمكنت حكومة الأقليم من استكشاف واستخراج النفط من حقول طق طق وشيواشوك، الامر الذي شجعها على مواصلة دعمها لإرساء الصناعة النفطية ففي نهاية العام 1997 كان مصفى السليمانية قد بلغ مراحله النهائية ومع بداية العام 1998 وصل انتاجه اليومي الى عشرة الآف برميل يوميا، اما بالجانب التعليمي والتربوي فقد كان للمنظمات الانسانية دور في النهوض بالواقع التعليمي وترميم واصلاح العديد من المدارس, اما وزارات الصحة والصناعة والنقل لم تحظ باهتمام يذكر يسهم في تنشيطها على غرار القطاعات الاخرى، كذلك القطاع الزراعي لم يحظ بالاهتمام الكافي بالرغم كونه السلة الغذائية ومصدر مهم لتنويع البيئة الاقتصادية. ان مجمل القطاعات لم تشهد طفرة نوعية بالشكل الذي يجعل تجربة الفيدرالية خلال الفترة المنشودة يحتذى بها، فقد سارت العملية التنموية في بعض المجالات بشكل بسيط وبطيئ وتوقفت في جوانب الاخرى[2].

ثانيا- التنمية بعد عام 2003

تعتبر التنمية المستدامة هي عملية تكاملية بين العنصر الاقتصادي والعنصر الاجتماعي والعنصر البيئي كل منهما يركز على جانب معين، لذا فأن العنصر الاقتصادي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي فأن الاجتماعي يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتحقيق الرفاهية اما البيئي يؤكد على حماية البيئة وضمان استمرارية وديمومة الموارد المادية.

ان سقوط النظام البعثي رفع مكانة حكومة اقليم كردستان كونها الجبهة الشمالية للحرب ومكن قوتهم السياسية والاقتصادية من النمو مقارنة بباقي المحافظات العراقية التي عانت من العنف والحرب الأهلية

---

[1] UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL:
https://www.un.org/securitycouncil/search/node/986.

[2] صباح صابر محمد خوشناو: الموازنة العامة في العراق دراسة تحليلية مع إشارة الى إقليم كردستان(السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012)ص ص 259_260.

التي عصفت بها جراء الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة، اعتبرت طبقة النقاد الأمريكيين إقليم كردستان العراق "ملاذًا آمنًا" هي رواية شجعت حكومة إقليم كردستان حملة علاقات عامة تصف كردستان بـ "العراق الآخر".

شهد الاقليم بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وحده الهدف بين الأحزاب الكردية واستثمروا علاقاتهم مع الولايات المتحدة وبريطانيا الجهات الفاعله التي قامت بفرض منطقة حظر الطيران في اعقاب حرب الخليج الأولى والداعمين الرئيسيين لاحتلال العراق، لقد قام الساسه الاكراد بتثبيت سلطاتهم وحقوقهم الجديدة في دستور العراق لعام 2005 الذي اعترف بكردستان كمنطقة رسمية ومنح حكومة الاقليم سلطة الحكم بشكل مستقل الى حد كبير عن الحكومة المركزية، كما دعمت الأحزاب الكردية بالكامل الانتخابات البرلمانية لعام 2005 ونتيجة لهذه الجهود اكتسبوا نفوذاً كبيراً داخل الدولة العراقية، شكل أعضاء البرلمان الأكراد كتلة مهمة تصنع أو تكسر الحكومات والتشريعات في نظام المحاصصة - الممارسة غير الرسمية ولكن المستمرة للتقسيم العرقي والطائفي للوظائف العليا - كان للعراق رؤساء أكراد فقط منذ عام 2006، شغل الأكراد في بعض الأحيان نواب رئيس البرلمان وقادوا وزارات رئيسية مثل المالية والشؤون الخارجية[1].

ان الحركة التنموية التي شهدها الاقليم بعد الغزو الامريكي حتى مرحلة دخول داعش الى ازدهار اقتصادي، في حلول العام 2005 كانت حكومة إقليم كردستان قد شيدت مطارين دوليين في السليمانية وأربيل مما أدى إلى فك قيود المنطقة غير الساحلية يمكن للزوار الأجانب الحصول على تأشيرات دخول عند الوصول، وهي سياسة لم تتبناها الحكومة العراقية حتى عام 2021، وساعد قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 الذي قدم امتيازات للمستثمرين مثل ملكية الأراضي والإعفاءات الضريبية اذ اصبح الاقليم يمثل وجهة استثمارية مهمة للمستمثرين الاجانب وعامل جذب واستقطاب للاستثمار لكونه يمثل فرص واعدة ومتنوعة مدعومة بالامن والاستقرار الامني، هذه الخطوة فتحت المجال واسعا لتوظيف قدرات القطاع الخاص في اعمار وتطوير الاقليم هنالك اكثر من 3000 شركة اجنبية مسجلة في المنطقة، فالشركات الاستثمارية العاملة في اقليم كوردستان تعادل ثلاث اضعاف الشركات العاملة في المحافظات العراقية الاخرى[2].

ساهمت هذه الشركات في ارتفاع وتيرة البناء بشكل جنوني اذ زاد حجم العاصمة اربيل الى اكثر من الضعف، هذا النشاط جعل القطاع الخاص له اسهام بارز في تكوين رأس المال الثابت في الأقليم وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي واجمالي الدخل القومي بشكل نسبي، الامر الذي انعكس على زياده دخل الفرد وتحسن المستوى المعيشي، أدى التوظيف العام الجماعي إلى خفض معدلات البطالة على الرغم من أن العمال الأجانب سدوا الكثير من فجوة المهارات، كما انخفضت معدلات الفقر الى ادنى حد اذ تمثل محافظات اقليم كردستان افضل من باقي المحافظات العراقية الاخرى، كما سجلت نتائج متقدمة في نسبة الالتحاق بالتعليم والتكافؤ بين الجنسين في مستوى التعليم وتمكين المرأة وتحديدا عند قضية تمكين المرأة فأن النساء في برلمان اقليم كوردستان يشغلن مقاعد اكثر مما نص عليه القانون[3]، اما على الصعيد الدبلوماسي تستضيف حكومة اقليم كردستان 42 قنصلية ولديها 14 مكتب تمثيل حول العالم، ويقع مقر

---

(1) Joost Hiltermann: Iraqi Kurdistan Twenty Years After, International crisis group.

(2) حكومة اقليم كردستان، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء على الرابط التالي:
http://www.mop.krg.org/index.jsp?sid=1&id=279&pid=274

(3) تقرير متابعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اقليم كوردستان

اثنتين من شركات الهاتف الخلوي الوطنية العراقية، كما ان الاقليم اصبح موطن لعدد كبير من الفنادق والمجمعات والمدارس الخاصة بما في ذلك جامعتان على الطراز الامريكي[1].

ان دستور 2005 نص على نظام تتقاسم فيه الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة اقليم كردستان المسؤولية عن سياسة النفط والعائدات وبالرغم من فشل البرلمان العراقي باستمرار في تمرير قانون النفط والغاز الوطني الذي ينظم قطاع الطاقة ويحدد هذه الادوار المشتركة، فقد منح هذا القانون الإقليم دورا هاما في إدارة موارد النفط والغاز في الإقليم وكان بمثابة الضمانة في حال فشل مشروع العراق الجديد ستكون منطقة كردستان المستقلة اقتصاديا قادره على اداره نفسها وحتى تحقيق حلمها في إقامة دولة كوردية، ولتأكيد النوايا السابقة اقر البرلمان الكردي قانون الموارد الطبيعية الخاص به في عام 2007 الغير دستوري المخالف لاحكام الدستور وبدأت حكومة الإقليم في ابرام العقود مع شركات النفط الدولية، ساعد هذا النهج على تحفيز قطاع صناعة الطاقة ومجيئ الشركات الصغيرة ومن ثم تبعتها شركات النفط الكبرى كل من إكسون موبيل وشيفرون في عامي 2011 و 2012 وتوقيع عقود استكشافية[2].

لم تهتم الحكومة في الإقليم للمخالفات الدستورية باقرارها لقانون الموارد الطبيعية الخاص بها وتوقيعها للعقود مع الشركات النفطية وتصديرها للنفط بل اعتبرت ذلك جزء من حقها الطبيعي وان الموارد المتأتية من استخراج وتصدير النفط هي حكرا للاقليم ولا ينبغي ارجاعها لخزينة الدولة المركزية لتوزيعها فيما بعد ضمن الموازنة العامة، وهو نهج اتى بثماره فيما بعد فقد كانت حكومة الإقليم تنتج ما يقرب من 450 الف برميل نفط يوميا يتم تصديرها عبر خط الأنابيب الى تركيا وعند دخول داعش وانسحاب الجيش العراقي من مناطق حقول نفط كركوك قامت حكومة الإقليم بالسيطرة عليها وضاعفت صادراتها من النفط الخام الى 550 الف برميل يوميا لكن هبوط اسعار النفط حال دون الاستفاده من هذه الزياده.

يكرر القادة الأكراد قولهم إنهم يريدون أن تصبح كردستان دبي الجديدة، في إشارة إلى المركز الاقتصادي الحيوي للإمارات العربية المتحدة لكن الاوضاع التي شهدتها حكومة إقليم كردستان خلال السنوات القليلة الماضية التي اعقبت دخول داعش انخفاض اسعار النفط والانفاق العسكري الضخم للتصدي لزحف التنظيم وطرده، انعكست سلبا على حياة المواطن الكردي اذ بدأ المجتمع في مواجهة صعوبات مالية جمدت رواتب رواتب القطاع العام الذي يعتمد عليها معظم الناس او خفضت وتدهور الاقتصاد بشكل كبير، تلاها الفشل في محاولة الاستفتاء على الاستقلال في العام 2017 التي اقدم عليها القادة الكرد دفع الحكومة المركزية لاعادة قواتها الى حزام من المناطق المتنازع عليها بما فيها كركوك الغنية بالنفط، وفي العام 2022 اتي قرار المحكمة الاتحادية العليا ليعلن ان وحدها الحكومة الاتحادية تتمتع بالحق الدستوري في تصدير النفط الخام الامر الذي ينتزع الشرعية عن مبيعات النفط التي يقوم بها إقليم كردستان، وفي اذار 2023 ظهرت عقبة اخرى امام رغبة حكومة إقليم كردستان بالاحتفاظ بمصدر مستقل للايرادات إذ حكمت محكمة التحكيم الدولية في باريس بأن انقرة كانت قد انتهكت المعاهدة الثنائية التي ارمتها مع بغداد في عام 1973 والتي جددت في عام 2010، التي تعطي للحكومة الاتحادية العراقية السلطة الحصرية علي مبيعات النفط العراقي[3].

---

(1) Bilal Wahab: The rise and fall of Kurdish power in Iraq, the Washington institute.
(2) Jennifer Gavito: The Future of U.S.-Kurdish Relations in Iraq(part 2), the Washington institute.
(3) James Jeffrey: The KRG Turns Thirty: The Future of U.S.-Kurdish Relations in Iraq (Part3), the Washington institute.

لم يكن الاقليم بتلك الدرجة من التمتع بالحرية والتعبير الديمقراطي فقد كان القمع في اربيل صارخا اكثر من السليمانية التي تتمتع بمجتمع اكثر انفتاحا ومشهدا ثقافيا مزدهرا، فقد تمثل حلم المركز الاقتصادي في تبني ممارسات استبدادية وانخرط كلا الحزبان الرئيسيان في تكتيكات الدولة البوليسية فحدا من حرية التعبير وقمعا المعارضة السرية منها والعلنية.

على الرغم من الانتعاش الذي تحقق بعد عقود من الحرب والابادة الجماعية والاهمال الا ان السياسات الكردية بعد الغزو لم تنجح في التخلص من الانقسامات الداخلية المزمنة، كما انها لم تنتج بعد انموذجا اقتصاديا قابلا للتطبيق فأن السعي للامتناهي للاستقلال الاقتصادي انتهى فقط بتحويل التبعية من العراق الى تركيا او من المساعدات الخارجية الى عائدات النفط، فقد اظهرت السياسة الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين سمات الاشتراكية والأسواق الحرة والحكم الكليبتوقراطية. في غضون ذلك، يظل الوصول إلى السلطة والثروة مرتبطًا بالسياسة وليس النشاط الاقتصادي.

Sources:

1. Daham Muhammad Al-Azzawi: The American Occupation of Iraq and the Dimensions of Kurdish Federalism, Beirut: Arab House for Science Publishers, 2009.
2. Musa Makhoul: The Kurds from the Clan to the State, Beirut: Bisan, 2013.
3. Nisreen Ahmed Abdullah: The Parliamentary Experience in the Kurdistan Region, an unpublished master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2005.
4. Kurdistan Parliament on the internet.
5. Dr. Abdul Hussein Shaaban: Federalism and the Right to Self-Determination, Al-Ittihad Newspaper, Saturday, February 27, 1993, Issue (18), first year.
6. Musa Al-Sayed Ali: The Kurdish issue in Iraq from attrition to the threat of political geography, Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2011.
7. Iraqi Legislation Base, Supreme Judicial Council.
8. Sabah Saber Muhammad Khoshnaw: The General Budget in Iraq, an analytical study with reference to the Kurdistan Region of Sulaymaniyah, Kurdistan Center for Strategic Studies Publications, 2012.
9. Joost Hiltermann: Iraqi Kurdistan Twenty Years After, International crisis group.
10. UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL.
11. Kurdistan Regional Government, Ministry of Planning, Statistics Authority A report on the follow-up of the social and economic conditions in the Kurdistan Region.
12. Bilal Wahab: The rise and fall of Kurdish power in Iraq, the Washington institute.

13. Jennifer Gavito: The Future of U.S.-Kurdish Relations in Iraq(part 2), the Washington institute.
14. James Jeffrey: The KRG Turns Thirty: The Future of U.S.-Kurdish Relations in Iraq (Part3), the Washington institute.